# دور المتغير الاقتصادي في توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه الخليج العربي (٢٠١١ - ٢٠١٦)

**الباحث : محمود حسين علي عبطان** (*)

## المقدمة :

لقد شـهدت جمهورية مصر العربية العديد مـن الاحداث فـي القـرن الحادي والعشـرين وخصوصاً في العقد الثاني ، والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصـاد المصري الداخلي ، وذلك بسـبب حالة الركـود الاقتصادية التي عاشـتها مصـر قبل فترة ٢٠١١ ، مـن خلال الاضرار الاقتصـادي والاجتماعـي داخـل الدولة ، اي ضعفَ الأداء الحكومي واحتكارها السـلطة بيد حزب واحـد ، وعدم معرفة كيفيـة التعامل مع حالـة الركود التي شـهدته مصـر ، من خلال زيادة حالة الفقر وانتشار البطالة و تراجع حجم الميزانية العامة ، واتساع المديونية الخارجية ، وتراجع ميزان المدفوعات ، وتراجع الصادرات المصرية ، وقلة استثمارات المنتجات التمويلية ، هـذه كلهـا مؤثـرات شـهدتها مصـر ، أدت الـى تغيير جذري في مصر ، مما اسـقط نظام مبـارك ، فتوجبت الضرورة الى نهج جديد في أداء السياسـة الخارجيـة المصريـة ، وبالتالي ، فقـد عزز صانع القرار المصـري الذي جاء بعـد الرئيـس مبـارك ، التوجـه نحـو الخليج العربـي ، وأبراز الدور الـذي لعبه في احداث سياسـة اقتصادية جديدة ، لكـن التحولات التي شـهدته مصر بعد ٢٠١١ ، وبـروز العديد من الشـخصيات ، قد كان لكل دولة خليجية موقف مختلـف مـن كل رئيـس مصري ، عـن كيفية احتوائها لصالحها ، وبالتالي ، لم تغيب مصالح الاسـتراتيجية العليـا ، ان ما يميـز العلاقة بين مصر والخليج علاقة قومية ليس وليدة اليوم فلا تَّغيرهـا تحولات او قضايـا اخرى ، وبالتالي ، ان هذا التغيير والتحول المصري كان سـبباً في ادراك دول الخليـج ، بان مصر جزء من امنها ومسـتقبلها السياسـي ، فلا بد مـن التحرك في احتواء حكوماتها الجديدة ، عن طريق المواقف والمساهمات السياسة والاقتصادية ، فجاء الدعم الاقتصادي مـن قبل اغلب دول الخليج ، والتي قدمت من معونات اقتصادية وفنية ، الا ان لهذه الأداة أهمية خاصة في دعم المصالح السياسـية والأمنية الحيوية للدول المانحة ، كلها مؤثرات أسهمت في تعزيز الدور الاقتصادي بين مصر والخليج العربـي . حيث ظل روح التعاون بين مصـر والخليج ، والتي سـاهمت بحالة تنموية واضحـة ، من خـلال المسـاعدات الاقتصادية

(*) الجامعة العراقية

والمنـح والقروض والبترول والاسـتثمارات ، كلها سياسـات ومساهمات حصلت عليها مصر مـن قبـل دول الخليـج العربـي ، وكان بالفعل أداء مؤثـر وناجح في كسـب النفع الاقتصادي المصـري ، وعلى هذا الأسـاس ، فأن دراسـة دور المتغير الاقتصادي في توجهات السياسـة الخارجية المصرية تجاه الخليج العربي بعد عام ٢٠١١ ، تسـتوجب دراسـة السياسة الخارجية المصريـة التـي دخلت بها مصر فـي صياغة الأداء الرئيس لكل نظام سياسـي ، وكذلك بيان المواقف الخارجية لكل دولة خليجية . وعلية تم تقسيم هذا المبحث الى محورين :

المحـور الاول : المتغيـر الاقتصـادي في السياسـة الخارجية المصرية تجاه دول الخليج العربي ٢٠١١١ ـ ٢٠١٣ .

المحـور الثانـي : المتغيـر الاقتصادي في السياسـة الخارجية المصرية تجاه دول الخليج العربي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٦ .

**أهمية البحث :**

تكمن أهمية هذا البحث لكونه يسلط الضوء على مـدى أهميـة تحقيق التطـور الاقتصادي لمصر كهدف اساسـي للحكومـات التي توالت على مصـر بعد التحول السياسـي ، من خلال توطيد العلاقات الاقتصادية المصرية الخليجية ، وطبيعة تلك العلاقات التي شـهدته مصر بعد عـام ٢٠١١ ، ولهذا سـلطنا الضوء على الدعم الخليجي الـذي كان حاضراً لمصـر في جميع ظروفه الصعبة ، وخصوصاً بين تلك السنوات المهمة ٢٠١١ ـ ٢٠١٦ ، كانت هناك اسهامات اقتصادية خليجيـة عالية قدمت لمصر من اجل تدعيـم النظام الجديـد ، ومحاولة جعـل النظام يسـهم بشـراكات أسـتراتيجية مهمة تعزز أمن المنطقة وابعاد الاخطار والازمات المحتملة .

## هدف البحث :

يسـعى هـذا البحـث فـي فهـم الشـراكة الاسـتراتيجية الحقيقية بين مصر ودول الخليج العربـي ، والتـي قائمـة على جميـع الاصعدة والمجـالات ، ولاسـيما التعـاون الاقتصادي ، الذي يظهر بـكل فترات من الفتـرات الحرجة لمصر ، كيـف كان لـدور الخليجي في خفض الازمـة المصرية ، وكيـف عملت على احتواء الحكومات الجديـدة المصرية التي حصلت بعد عام ٢٠١١ .

## إشكالية البحث :

يحـاول هـذا البحث الانطلاق من اشـكالية جوهيـة قوامهـا فهـم ودراسـة دور المتغيـر الاقتصـادي في السياسـة الخارجيـة المصرية تجـاه دول الخليج العربي ( ٢٠١١ – ٢٠١٦ ) ، حيث انبثقت عن هذه الاشـكالية مجموعة من الاشكالية أبرزها :

- كيف هـي طبيعة العلاقات الاقتصادية المصرية - الخليجية ؟ .
- ما هي مسـأهمات دول الخليج العربي الاقتصاديـة لمصر بعـد الاحتجاجات التي حصلت في ٢٠١١ ؟ .
- هـل إسـتطأعت دول الخليـج العربي احتـواء الحكومـات المصرية الجديدة التي أتت بعد عام ٢٠١١ ؟ .
- ماهي أهم ادوار صانع القرار المصري الخارجي تجاه الخليج العربي ، وكيف أسهمت بتنمية مصر ؟ .

**فرضية الدراسة :**

يقـوم البحث على فرضية مفادها ، بأن أثر المتغير الاقتصادي يعد المحدد الاساسي لعلاقة مصـر بـدول الخليـج العربي ، لـذا فقد عملت مصر علـى تؤظيف كل مواقفها السياسـية بما يخدم طبيعـة المصالح الاقتصادية التي تربطها بدول الخليج العربي .

**منهج الدراسة :**

اعتمـد الباحث على مجموعـة من المناهج من اجل التعامل مع الاشـكاليات والتسـوؤلات التي اسـتند عليها ، فقد أسـتعان الباحث المنهج الوصفي لتفسـير ظاهرة سياسـة صانع القرار وتحديد خصائصه ، فضلاً عن وصف وطبيعة العلاقات المصرية الخليجية في جانبها السياسي والاقتصادي والامني من خـلال جمع البيانات وتحليلها .

**نطاق الدراسة :**

تتناول الدراسـة معالجة أشـكالية وفرضية البحث ضمن النطاق الزماني والمكاني الآتي :

١ ـ النطـاق الزمانـي : يتنـاول البحث في المـدة مـن ٢٠١١ الى ٢٠١٦ ، منـذ الاطاحة بالرئيس حسـني مبارك وحتـى مجيء الرئيس عبد الفتاح السيسي للسلطة ، وعرض توجهات السياسـة الخارجية المصريـة نحو دول الخليج العربـي منـذ تلك الفترة الى عـام ٢٠١٦ ، من اجـل الحصول علـى منافـع اقتصادية لمصر ، وتحديـدا عن أهم التعاونـات الاقتصادية من خلال ذكر تواريخها المهمة .

٢ ـ النطـاق المكانـي : يتنـاول البحث أثر المتغيـر الاقتصـادي فـي السياسـة الخارجية المصريـة تجاه دول الخليـج العربي وبالتحديد دول مجلس التعاون الخليجي المتكون من سـتة دول خليجيـة وهـي كل من ( المملكـة العربية السـعودية ، والامـارات العربيـة المتحـدة ، والكويت ، والبحرين ، وسـلطنة عمان ، وقطر ) ، وذلك لأن هذه الـدول هي الواجهة الحقيقية لمنطقـة الخليج العربـي اولاً ولانها الدول التي ترتبـط بمصـر شـراكات أسـتراتيجية عديدة ومهمـة ثانيـاً ، وكان لها مواقف مـن عمليات التحولات السياسية والإزمات الاقتصادية التي شهدتها مصر بعد ٢٠١١ .

**المحور الأول : المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الخليج العربي ٢٠١١ ـ ٢٠١٣ .**

ان التحولات السياسـية التي شهدتها مصر بعـد ٢٥ كانون الثانـي / يناير ٢٠١١ ، التي أدت الى سـقوط نظام الرئيس حسـني مبارك ، من خلال الاحتجاجات الشـعبية او ما تسـمى الربيع العربي ، كانت من أسبابها هي الاسباب الاقتصاديـة ، وذلك بسـبب زيادة خط الفقر مع توسـع إعداد السـكان المصرية ، وذلك بحلول أوآخـر ٢٠١٠ ، حيـث ان مـن سـكان مصر يعيشـون تحت خـط الفقر على دخـل قومي ما يقارب حوالـي ٣ دولار في اليـوم الواحد لكل فـرد ، حيث يعتمد جزء كبير من السـكان على السلع المدعومة ، اما بالنسبة لزيادة عدد السكان التـي تزيد حالـة الفقر، بحيث تعـد مصر هي ثاني اكبـر دولة أفريقيا من حيث عدد السـكان بعد نيجيريا ، واكبر دولة في الشـرق الأوسـط بحسـب تقديرات عام ٢٠٠٧ ، حين وصل عدد السكان مصر بحوالي ٨٣ مليون نسمة ، الا ان هناك أحصائية تشير على ان زيادة عدد السكان

تزداد طفلاً كل ٣٠ ثانية أي تزداد مصر حوالي ١,٥ مليون نسمة في العام الواحد ، مما يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد ، اذا لم تكون هنالك حكومة واعية تستخدم هذه الثروة السكانية بشكل صحيح ، ومع صحب زيادة إعداد السكان تدهور الاقتصاد بسبب سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الايدي العاملة ، فقد أدى ظهور جيل جديد من الشباب عدد كثير منهم حملة الشهادات الجامعية لا يجدون فرص عمل ، حيث كان الشباب العمود الفقري للاحتجاجات ، فضلاً عن معرفتهم الجيدة بوسائل الاتصال الحديثة وشبكات الانترنت واستخدامهم الفعال لها في تنظيم الاحتجاجات وابقائها حية خلال قطع نظام مبارك للاتصالات في البلاد من بدايات الاحتجاجات ، فاصبح المجتمع بشكل عام مقسم الى طبقتين الطبقة الأولى إقلية تملك كل شيء وهي تمثل ١٥ ٪ والطبقة الثانية أغلبية لاتملك أي شيء وهي تمثل ٨٥ ٪ من الشعب وهذا هو يعد النظام " الاوليجارشي " الذي تسيطر عليه قلة على الثروة مسيطرين على حقوق الشعب الكادح ويطلق عليه ايضاً " الرأسمالية الاحتكارية " التي يحاول فيها رجال الاعمال والمستثمرين في السيطرة والاحتكار على هيئات ونظم الدولة محاولين إدارة دفة الحكم لمصلحتهم ، وبذلك فانهم يسيطرون على هيئات وسلطات الدولة تنفيذية كانت او تشريعية او حتى قضائية 0 . فمن الواضح كلها أثرت بشكل سلبي على الحالة الاقتصادية المصرية ، فأصبح هناك ركود اقتصادي ، لان لم تكن هناك الآليات وسياسات حكومية تسعى بشكل جدي في نمو الاقتصاد المصري ، بسبب الفساد المتراكم داخل الاقتصاد المصري ، كما مبين في شكل رقم ١ .

**شكل (1) أسباب تدهور الاقتصاد المصري**

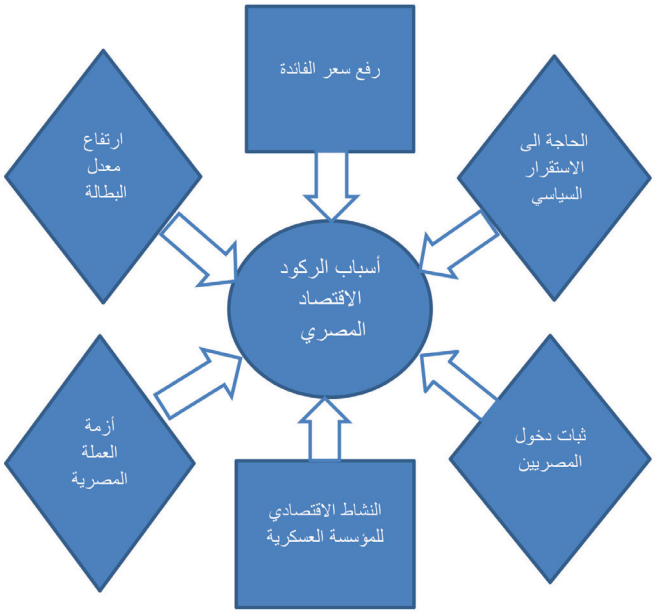


**الشكل من إعداد الباحث**

وبصفة عامة فقد كانت الفترة ما قبل احتجاجات ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ، شهدت مصر ديون خارجية تزايداً واضحاً ، حيث أرتفعت من ٣٤,٣ مليار دولار الى نهاية فترات التحولات السياسية المصرية الى ٥٣,٤٤ مليار دولار ، وقد تزامن طلب مصر من القروض في فترة ٢٠١١ الى بدايات ٢٠١٣ ، فأنخفض حجم الاستثمارات الاجنبية ، وكذلك أنخفاض حجم التحويلات المصرية ، وكذلك أنخفاض المورد السياحي ، بالاضافة الى المطالب الفئوية التي شملت كثير من القطاعات في اعقاب الاحتجاجات وأرتفاع فاتورة الاستيراد ، وبطء العديد من الوحدات الانتاجية ، مما دفع بالحكومات المصرية المتعاقبة الى استنزاف الاحتياطي النقدي والاتجاه نحو القروض الخارجية وخصوصاً الخليجية للوفاء بالمتطلبات الاقتصادية [١] . فادرك صانع القرار المصري الذي آتى بعد نظام مبارك ، ان من أولويات سياسية مصر الخارجية هو توجه صوب الخليج العربي لزيادة حالة النمو الاقتصادي المصري ، من خلال ما تقدمه دول الخليج بدعم مصر عن طريق المساهمات الاقتصادية المختلفة التي شهدتها مصر من قبل دول الخليج العربي سواء كانت مالية او بترولية او استثمارية ، التي تعمل على تحقيق تكاملها الاقتصادي ، يبدوا غالباً ان الثوابت التي تحكم قضية السياسة الخارجية المصرية ، اكثر من المتغيرات التي تحيط بها ، من خلال المتغيرات والتحولات السياسية التي تحيط مصر ، لذا كان هناك وعي مستمر بأهمية وخطورة السياسة الخارجية المصرية في التأثير على عملية التطور السياسي والاقتصادي المصري ، وايضاً الحفاظ على المصالح الاستراتيجية العليا في الخارج ، مصر في اغلب مراحلها وتطورها التاريخي، كانت تعمل على سياسة خارجية نشيطة في إتجاهات متعددة ، وسياسة خارجية عقلانية في نفس الوقت ، فكما ان الخبرة التاريخية أجبرت مصر على فرض ضرورات في اتباع سياسة خارجية قوية ، فان نفس الخبرة قد أملت عليها ليس فقط ضرورة اجراء حسابات معقدة في إدارة تلك السياسة ، وانما ايضاً ضرورة التحرك المرن في أطار الحركة المتاحة ، فهذا التحرك جاء نتيجة ضغوط متراكبة وعديدة ، منها سياسية و اقتصادية واجتماعية ، وفي ضوء تفاقم مشاكل المديونية الخارجية وتدهور مؤشرات التنمية خلال المراحل السابقة ، فكانت هناك صعوبات في شكل سياسات وبرامج زمنية متعاقبة مع تقليل آثارها الاجتماعية بقدر الإمكان بمساندة بعض المؤسسات المصرية ، فحالة التدهور عند مصر كانت واضحة في العقد الاول من القرن الحالي ، حتى وصولاً الى 2011 ، فلم تكن هناك توازن حقيقي بين كمية العرض والطلب في تلك الفترات ، بحسب تقديرات ومؤشرات البنك المركزي التي مبين في جدول رقم (١) .

**جدول رقم (١)**
**البيان المصري للحالة الاجتماعية والاقتصادية خلال الأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ / ٢٠١٠ – ٢٠١١ .**

| البيان | 2004 – 2003 | 2011 – 2010 |
|---|---|---|
| السكان | ٧٤١٧٢٠٧٣ مليون نسمة | ٨٤٥٢٩٢٠١ مليون نسمة |
| نصيب الفرد من أجمالي الناتج بالأسعار الجارية | ١١٠٢ دولار | ٢٧٩١ دولار |
| التضخم | ٪ ٤,٥٠ | ٪ ١٠,١٠ |
| الاستثمار الأجنبي المباشر | ٪ ٩,٣٠ | ٪ ٠,٢٠ |
| أجمالي الناتج المحلي | ٨٠,٢٩ مليار دولار | ٢٣٥,٩٩ مليار دولار |
| معدل البطالة | ٪ ٢٩,٩ | ٪ ٣٥,٢ |

المصدر : موقع البنك الدولي ، على الانترنت من خلال الرابط : : https://data.albankaldawli.org

ففي فترة حكم المجلس العسكري المصري الذي تولى شؤون البلاد والسياسة الخارجية المصرية بعد مبارك في ١١ شباط / فبراير ٢٠١١ ، بقيادة الرئيس الانتقالي المشير محمد حسين طنطاوي (*٢) كانت وجهته الأولى الخارجية هي المملكة العربية السعودية ، حيث أدى واجب العزاء المشير طنطاوي بوفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي سابقاً في ١٣ تشرين الاول / أكتوبر ٢٠١١، ثم صرحت المملكة بأن علاقاتها مع نظام مبارك أنقطعت تماماً يوم تنحي مبارك في ١١ شباط / فبراير ٢٠١١ ، وان المجلس العسكري هو أعلى سلطة في الدولة المصرية ، الا ان في ١١ نيسان / ابريل ٢٠١٢ (٣) . ومن بعدها حيث قدمت السعودية حزمة مساعدات اقتصادية الى مصر بقيمة ٢ مليار دولار خصص منها واحد مليار دولار كوديعة في البنك المركزي المصري ، وواحد مليار قرضاً ميسراً ومساعدات عينية تمثلت في تأمين الف طن متري من غاز البترول المسال (٤) . من بعدها شهدت العلاقات الاقتصادية اعلى مستوياتها ، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢ بزيادة حوالي ٥٠ ٪ مقارنة بالفترة ٢٠١١، لتسجل ١,١٢ مليار دولار في مقابل ٨٠٠ مليون دولار في فترة نفسها من عام ٢٠١١ ، أضافة الى ذلك ، توسعت عدد المشاريع السعودية التي تعمل في مصر وصلت نحو ٢٣١٥ مشروعاً ، حيث إعلن السفير السعودي ، ان الصادرات المصرية التي تعمل في مصر بلغت خلال كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ الى ٩٣١ مليون جنيه بزيادة تقدر نحو ٣٠٪ ، بحيث ان الواردات التابعة لوزارتي الصناعة والتجارة المصرية قد رصدت هذه الزيادة الملحوظة في صادرات مصر (٥) . وخلال فترة حكم المجلس العسكري المصري طالبت دولة الامارات المجلس على ان يكف عن أتهام عدداً من المستثمرين الاماراتيين بالشراكة مع نظام مبارك ، حيث أوقفت الامارات في تلك الفترة تصاريح العمال المصريين العاملين في الامارات وتصاريح اللقاءات ، كما أجلت زيارة رئيس الوزراء المصري عصام الشريف للأمارات مرات عديدة حتى استقبلته الامارات في ٥ تموز / يوليو ٢٠١١ ، ووعدته بتقديم مساعدات اقتصادية للحكومة المصرية بقيمة ٣ مليارات دولار ، ومن بعدها حجمت الامارات العربية المتحدة الدعم عن الاستثمارات المباشرة

لمصـر حتى حين تتضح لهـا نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية [٦] . اما بالنسبة لدولة قطر ، فقد شـهد هنـاك تعاون بين مصـر وقطر ، في فترة المجلس العسـكري ، حيث شـهدت هناك اتفاقيـات في مجالات التعاون ، وبدأت سلسـلة مـن الخطـوات لدعم مصر ، حيـث كان الدعم الاقتصادي القطري حاضراً منذ تنحي مبارك ، فقـد قدمت قطر ٥ مليـارات دولار لمصر منها مليار واحدة لا تـرد ، ومنها ٤ مليارات دولار كودائع فـي البنك المركـزي المصري ، حيث زار امير قطر آنذاك حمد بن خليفة ال ثاني في ٣ أيار / مايـو ٢٠١١ اول حاكم خليجي يزور مصـر بعـد الاحتجاجـات ، والتقـى بالمشـير طنطـاوي لدراسـة وتنفيذ مشـروعات تنموية مشتركة لدعم الاقتصاد المصري ، ثم زار ولي عهد قطر آنذاك تميم بن حمد ال ثاني مصر في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١١ ، والتقى بالمشـير طنطـاوي ، حيـن وعـد الحكومـة المصريـة بالاستثمار بقيمة ١٠ مليارات دولار [٧] . وشهد هنـاك ايضاً تعونـاً بين مصـر والكويت خلال فترة حكم المجلس العسـكري ، حيث توجه وفد كويتـي اقتصادي ضخـم بعـد احتجاجات ٢٥ كانـون الثانـي / ينايـر ٢٠١١ ، متكـون مـن مؤسسـات تجاريـة واسـتثمارية ومصـارف كويتية برئاسـة علي ثنيـان الغانم رئيس غرفة صناعة وتجارة الكويت ، وذلك في أطار التأكيد علـى ضمان المصالح الاقتصادية بين البلدين ، وقـال الغانم ان هـذه الزيارة أكـدت على رفع المسـتويات الاقتصادية بيـن البلدين ، يذكر ان الكويت من اهم الدول المسـتثمرة لدى مصر ، حيـث يصل عـدد المشـروعات الاسـتثمارية المشـتركة الموجـودة فـي مصـر الـى ٤٦١ مشـروعاً اسـتثمارياً ، يبلغ أجمالي راس مالها الى ٢٦ مليار جنيه مصري ، وتبلغ المسـاهمة الكويتيـة نحـو ٩,٤ مليار جنيـه موزعة على القطاعات المختلفة ، وهناك ٣٨٢ شركة كويتية موزعة في مصر سـاهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين ، ومن اهم تلك القطاعات التي يعمل فيهـا رجال الاعمـال هي العقارات والسـياحة والصرافة والصناعات الغذائية [٨]. اما العلاقات المصريـة البحرينيـة فكانـت العلاقـات شـبه معدومة في تلك الفترة بسبب ما يواجه البحرين مـن احتجاجات شـعبية ضد حكومتـه في تلك الفتـرة ، لكن شـهدت هنـاك زيارات رسـمية متواصلـة بين قيـادات البلديـن ، حيث جاءت ابرزها زيارة رئيس الوزراء المصري الأسبق عصـام شـريف الى دولة البحريـن في تموز / يوليـو ٢٠١١ ، حيـث التقى عصـام بالرئيس الـوزراء البحرينـي ورئيـس مجلـس النواب والشـورى ، ثم تـم التأكيد خـلال الزيارة على التعـاون الاقتصـادي وضمـان المصالـح بين الجانبيـن ، ثـم صحبها بعد ذلك زيـارة العاهل البحرينـي الملك حمد بن عيسـى ال خليفة الى القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ لتوكد عمـق العلاقـات الرسـمية بيـن البلديـن ، اما العلاقـات بيـن مصر مع سـلطنة عمان لم تكن هنـاك علاقـة تذكر فـي فتـرة حكـم المجلس العسـكري المصـري[٩] . ومع تولـى الرئيس محمد مرسـي [*١٠] رئاسـة مصـر عن طريق الانتخابـات في ٣٠ حزيـران / يونيو ٢٠١٢ ، وأول رئيس مدني منتخب عرفته مصر ، اخذت العلاقات المصرية – الخليجية تأخذ نمطاً جديداً ، فكانت هناك تفاوتات بين دولة وأخرى ، اذ بدا الموقـف الخليجـي يأخـذ ترحيبـات يمكن ان نسـميها بروتوكولية ليـس اكثر ، ولا يعبر عن أي توجهات حقيقة بين العلاقات ، لا نقول ليس

كل دول الخليج موقفها واحد ، فمثلاً العلاقة مع السعودية والامارات والكويت أتسمت بالحساسية والبرود ، حيث تختلف عن العلاقة مع قطر التي أتسمت باعلى ترحيبها ومستوياتها ، لكن الطابع الاقتصادي لسياسة مصر تجاه تلك الدول لا زال قائم في توجها الاقتصادي ، حتى وان كان هناك قلق خليجي من رئاسة اخوان المسلمين ، فكانت اول زيارة للرئيس مرسي هي المملكة العربية السعودية في ١١ تموز / يوليو ٢٠١٢ ، وقد طغى الطابع البروتوكولي والدبلوماسي التقليدي ، فكانت هناك تعاون سياسي واقتصادي بين البلدين ، حيث استمر حتى في نهاية حكم مرسي[١١] . لان السعودية في كل مرحلة كانت تساعد مصر للنهوض من كبوتها الاقتصادية وتوفير فرص الاستثمار ، ودعم الاقتصاد المصري في مراحله الحرجة التي يعيشها ، ورغم اختلاف العديد من المواقف السياسية ، الا ان الزيارة ، اخذت جانب الاعتبارات المرحلية التي تفرض على تواصل استمرار النهج السياسي المصري نفسه تجاه الخليج[٢١] . اما سياسة مرسي تجاه الامارات العربية المتحدة ، كانت حالها حال أي دولة خليجية التي ينظر اليها صانع القرار المصري ، لكن الامارات العربية المتحدة فور وصول مرسي الى سدة الحكم أتخذت موقفين في بداية حكمه ، موقف إيجابي وموقف سلبي غير معلن ، حيث أشار وزير خارجيتها بخطاب مرسي في جامعة القاهرة في ٣٠ حزيران ى/ يونيو ٢٠١٢ حيث ركز على الإعلان مرسي جمهورية مصر لن تتدخل في شؤون الدول الأخرى ولانية للحكومة المصرية تصدير ثورتها ، وفي نفس الوقت ، قد شن ناشطون اماراتيون هجوماً ضد جماعة الاخوان المسلمين على وسائل التواصل الاجتماعي ، مما دفع وزارة الخارجية المصرية في استدعاء السفير الاماراتي في القاهرة بسبب التصريحات الاحتجاج بعضهم ، مما أوقف الاماراتيون الدعم الاقتصادي لمصر فترة حكم مرسي ، حيث صرح وزير المالية المصري ممتاز السعيد في ٢١ اب / أغسطس ٢٠١٢ " ان دولة الامارات المتحدة ، لم تقدم مساعدات اقتصادية الى مصر في هذه المرحلة ، أضافة الى ذلك ، فقد اعتقلت السلطات الإماراتية ٦٠ مواطناً اماراتياً في ايلول / سبتمبر ٢٠١٢، ووجهت النيابة العامة تهم متعلقة بأنشاء وإدارة تنظيم سري وجناح عسكري يمس الامن القومي الاماراتي وارتباطهم بالأخوان وتلقيهم أموال وتعليمات ، من اجل السيطرة على الحكم ، وإقامة دولة دينية في الامارات ، فقد شن هجوماً وزير الخارجية « الاماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان « على جماعة الأخوان وافكارهم ففي ٨تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢معتبراً ان أفكار الاخوان لايومنون بالدولة الوطنية ولايومنون بسيادة الدولة ولهذا ليس غريبا ان يقوموا الاخوان بالتنظيم السري على اختراق هيبة الدولة وسيادتها وقوانينها ، حيث دعا الى الدور الخليجي لتصدي الاخوان من التآمر على حكومات دول الخليج العربي ، فلم تكن العلاقات المصرية الامارتية في زمن الاخوان بحالة جيدة ، عكس الفترة التي كانت بعد الاخوان والتي سوف نبينها اكثر في المحور الثاني من هذا البحث[٣١] . اما العلاقات المصرية القطرية ، فقد كانت من افضل العلاقات التي شهدت في فترة الرئيس مرسي ، فقد كان الدعم الاقتصادي القطري حاضراً في تلك الفترة ، فقد كشفت التقارير البنك المركزي المصري في فترة

الرئيس مرسي ، كانت هناك عن زيادة نسبة الاستثمارات المباشرة القطرية في مصر بوتيرة عالية ، وظل الموقف القطري تجاه مصر بالموقف الإيجابي في فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي [٤١] . وفي هذا المقام ، تميزت تلك الفترة بالمساعدات القطرية لمصر بمشاريع استثمارية ، مع وضع أموال قطرية للحكومة المصرية ، حين أسهم الجانب القطري في زيادة أحتياطات مصر من النقد الأجنبي الى ١٦ مليار دولار حتى نهاية حكم مرسي ، وقد تحدث كثير من الخبراء الاقتصاديين عن أهمية تلك المساعدات في دعم الأحتياطي الاجنبي لسد عجز الموازنة وتحقيق الحاجات الأساسية ، حيث صرح وزير المالية المصرية ممتاز السعيد مطلع عام ٢٠١٣ ، بأن أجمالي المساعدات التي انفقتها قطر لدعم الاقتصاد المصري بلغ ٥ مليارات دولار منها مليار منحة ، و ١,٥ مليار وديعة و ٢,٥ مليار لشراء سندات ، مضيفاً ان البنك المركزي تلقى كل المساعدات القطرية ، اما على صعيد الاستثمارات بين الدولتين فقد إعلنت قطر عن ضخ حوالي ١٨ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة ، وتوزعت الاستثمارات بواقع ١٠ مليار في منطقة الساحل الشمالي في الاستثمارات السياحية المصرية و ٨مليار دولار في الخليج السويس لتوفير خدمات لوجستية لناقلات التجارة التي تمر بها ، ويأتي أهتمام المستثمرين القطريين في السوق المصري نظراً لأنه يزخر بفرص استثمارات اكثر ربحية من الأسواق الأجنبية الأخرى ، ووفقاً لإحصاءات البنك المركزي المصري ، ان الاستثمار القطري تضاعف بشكل كبير خلال عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣ الذي حكم فيه مرسي لتصل الى ٤٣٠,٧ مليون دولار بمعدلات نمو تقدر ٩٠ ٪ عن فترة حكم مبارك ، والتي سجلت ٣٤,٩ مليون دولار ، فقد كان من ثمار الدعم القطري المتمثل في ضخ حزمة كبيرة من الاستثمارات في إيجاد حالة التفاؤل التي كانت أوساط المتعاملين في البورصة المصرية ، وتغير المخاوف من الاستثمارات في مصر ، حيث أكد الخبير المصرفي احمد آدم ان الودائع القطرية جاءت في وقتها ، حيث قلصت من استمرارية أنهيار الأحتياطي النقدي لمصر من العملات الأجنبية بدرجة واسعة ، ففي خلال آب / أغسطس ٢٠١٢ ، ارتفع أحتياطي المصري بشكل غير مسبوق بقيمة ٧٠٠ مليون دولار ، مشدداً على ان لولا الودائع القطرية لتراجعت الأحتياطات النقدية لمصر الى ٥٠٠ مليون دولار ، حيث أحتلت قطر المرتبة ١٧ من الدول المستثمرة في دولة مصر بمجموعة عدد شركات تصل الى ١٥٦ شركة برأس مال قطري يصل حوالي ٥٦٨ مليون دولار ، وقد تراوح حجم التبادل التجاري بين قطر ومصر في عام ٢٠١٠ حوالي ٣٠٠ مليون دولار الا ان قفز الى ٥٠٠ مليون دولار منذ الاحتجاجات ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ، وهنالك شراكات اقتصادية متبادلة بين رجال الاعمال والمستثمرين من مصر ، حيث تقوم السفارات بمساعدتهم وترتيب لقاءات لهم مع المسؤولين القطريين في الاعداد من المجالات والعمل على تبادل اللقاءات بين الجانبين لأرتفاع التبادل التجاري ليفصح على حقيقة العلاقات بين الدولتين ، حيث أكد احمد أبو هشيمة نائب رئيس مجلس الاعمال المصري القطري ، ان الغاء نظام الكفيل والذي تم في عام ٢٠١٣ يزيد من حجم التبادل

التجـاري البينية المصرية والقطرية ، وأضاف ايضاً ان الغاء الكفيل يأتي في أطار زيادة الدعم من الشـيخ حمد بن خليفة ال ثاني لمصر بهدف تحسـين العلاقات المصريـة القطرية وتحرير التجـارة وسـهولة نقـل الايدي العاملـة وتدفق مشـاريع ممـا يحصل الـى تقـارب اقتصادي وسياسـي واجتماعـي بما يعود فـي النفع على الدولتيـن [٥١] . وفـي نفس الصـدد ، حيث تلقى البنك المركزي المصري ودائع قطرية منذ عام ٢٠١٢ ، مما زاد أرتفاع الأحتياطي النقدي في البنـك المركـزي المصـري مـن ١٤,٤٢ الى ١٥,١٢٧ مليـار دولار ، كمـا وقـد اقترضت الحكومة القطرية مصر في كانون الثاني / يناير ٢٠١٣ ملياري دولار أضافيين ، ونصف مليار دولار في دعم مباشـر للمسـاعدة فـي احتواء أزمـة العملة المصرية ، حيث ألتزمت قطر في وعودهـا الاقتصادية تجاه مصر ، وقد أضافت قطـر دعماً اقتصادياً اضافياً الى مصر ٣ مليار دولار في شـكل سـندات او وديعـة ، ففي ١٠ نيسـان / ابريـل ٢٠١٣ خـلال زيـارة رئيس الوزراء المصري هشـام قنديل الى قطر ، كما زودت قطـر بتزويـد مصـر بالغـاز الطبيعي لمواجهـة العجـز الـذي عانته فـي صيف عام ٢٠١٣ ، أضافـة الى ذلك سـمحت للشـركات المصريـة في العمـل داخل قطر مـن دون أي كفيل [٦١] .

## المحور الثاني : المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الخليج العربي ٢٠١٣ – ٢٠١٦ .

ان ما شـهدته السـاحة المصريـة في ٣٠ حزيـران / يونيو ٢٠١٣ من تحولات سياسـية ، كانـت من أسـبابها اقتصادية ، التي شـهدت تفاقـم حـدة الأزمـة الاقتصاديـة الداخليـة من خلال حكم فترة الاخوان بشكل ملحوظ ، ووفقاً للإيكونومنسـت ، فان بعد ١٠ شـهور من عهد الرئيس مرسـي بلغ نسـبة البطالة اكثر من ٢٠ ٪ وعجـز يقترب مـن ١٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالـي ، كمـا فقـد الجنيه المصـري ١١ ٪ من قيمته خلال كانـون الثاني / يناير ٢٠١٣ ، كما قد اقتـرب الأحتياطي الأجنبي من الانفاذ ، فقد كان الحل امام مرسـي هو اعتماد سياسـات التقشـف النيوليبرالية ، ففـي الوقت الذي أطاح بـه ، كان في أطار تنفيذ مجموعة من القرارات خفض الدعم لتلبية شروط صندوق النقد الدولي للحصـول على قـروض قيمتهـا ٤,٥ مليارات دولار ، وتضمنـت هذه الإجـراءات المقترحة خفض الدعم عن الوقود ، مع دعم الوقود كانت احـدى السياسـات الاقتصادية الأساسـية التي كانـت تسـتخدم للحفاظ على السـلم الاجتماعي في ظل حكم مرسـي ، كذلك اسـتمرار تدهور الحالة الاقتصادية تدهورت الأوضاع المعيشية لأغلب القطاعات في مصر ، وكانت مشـكلات الخبز والغـاز والبانزين والسـولار والكهرباء والقمامـة وغيرهـا تمثل همومـاً يومية مؤثرة ، قـد بينت أسـتطلاعات الـرأي ، ان ٦٦٪ من المصريون شـعروا بان مسـتوى معيشـتهم قد انخفـض منذ بداية وصـول الاخوان ، ان كثير من هـؤلاء أنظمـوا لأحتجاجـات حركة تمرد فـي ٣٠ حزيران / يونيـو ٢٠١٣ التي أطاحت بالرئيـس محمـد مرسـي [٧١]. اما بالنسـبة الى الدين الخارجي فقد شهدت هناك عدة ملاحظات حول الدين الخارجي المصري ، ان نسبة الدين الخارجـي المحلي الأجمالي لم تكن مسـتقرة ، كانـت مـن ١٦,٤ ٪ في نهايـة ٢٠١٣ وصلت

الـى ١٥٪ في نهايـة ٢٠١٤ ، لكنها عادت الى الزيـادة في الآونـة الأخيرة لتصـل الى ١٦,٥ ٪ ، كلهـا مؤشـرات تـدل دلالـة واضحـة ان هناك خطورة شـديدة بسـب تدهـور الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها مصر [٨١]. من جانب آخر شهد هناك العديد من المؤشرات التي تعبر عـن حدوث تحـولات في مواقـف دول مجلس التعـاون الخليجي إزاء مصر بعد سـقوط نظام حكـم الاخوان على نحو التالـي أصدار قيادات خليجيـة ورؤسـاء وملـوك وامراء ورؤسـاء ووزراء بيانـات رسـمية تعبـر عـن ارتياحهم للتحول السياسـي السـلمي وأنهاء حكم رئاسـة الرئيـس المعزول محمد مرسـي فـي مصر ، وأرسال برقيات التهنئة للقوات المسلحة لدورها فـي حفظ الامن والاسـتقرار ، وكذلك أرسـال برقيـات تهنئة للرئيـس الانتقالـي المصري ، وقد سـارعت كل من المملكة العربية السعودية ودولـة الامـارات العربيـة المتحـدة والكويت بتقديم حزمة مساعدات سخية لمصر [٩١] . حيث بدأ الرئيس الانتقالي عدلي منصور [٢٠*] زيارته الخارجية الأولى الى المملكة العربية السعودية ، على غرار الرئيس المعزول محمد مرسـي ، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية المقصد الأول لرؤساء مصر منذ عهد الرئيس الانتقالي الأول طنطاوي ، فشهد هناك تعاون بين الجانب المصري والسـعودي ، فقد قدمت المملكة دعم ومسـاعدات مادية وزيادة حجم الاسـتثمارات التي تلقاءهـا الجانب المصري من قبل المملكة العربية السـعودية بعد مرحلـة احتجاجات ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ ، حيث إعلنت السعودية في ٩ تموز / يوليو ٢٠١٣ عن تقديم مساعدات بلغت خمسـة مليـارات دولار ، مليـاران منها على شـكل غاز ومنتجات نفطية ومليارات على شـكل وديعـة ومليار نقداً ، كما كشـفت تقارير صـادرة عن الهيئة العامة للاسـتثمار ٢٠١٣ ، عن حجم الاسـتثمار السـعودي فـي مصر بعد احتجاجـات ٣٠ حزيران / يونيـو ٢٠١٣ ، قد بلغ مليـار جنيه ، وقد أوضح التقرير ، ان عدد الشـركات المملكة التي أسسـت فـي مصر في هـذه الفترة حيث زادت ١٦ شـركة وبهذا تأتي المملكـة في مصاف الدول التي اسـتثمرت في مصر بعـد الاحتجاجات ٣٠ حزيـران / يونيو ٢٠١٣ ، وفـي نفـس الصـدد ، زاد أجمالـي الاسـتثمار السـعودي الوافد للأسـواق المحلية خلال ثلاثـة شـهور الأولى من العـام ٢٠١٤ أجمالي اسـتثمارات ارتفاعاً قيمته ٨٥,٥ مليون دولار ، وبالتالـي فـأن قيمة التبـادل التجاري بيـن مصـر والمملكـة خلال عـام ٢٠١٣ قدر نحـو ٣,٢ مليـار دولار ، أي ان حجم التجارة مثـل نحـو ٤ ٪ من أجمالي التجـارة الخارجية لمصر لان المملكة العربية السعودية تعتبر من اهم الشـركاء التجاريين لمصر ، حيث تسيطر علـى ٦٦ ٪ من حجـم تجارتها الخارجية ، كما تشـكل حجم الصادرات المملكـة لمصر بقيمة ٢,٣ مليـار دولار ، بينما يقدر حجم الصادرات المصريـة والمملكة تقريبـاً ٩٠٠ مليون دولار ، كمـا أرتفعـت نسـب الصـادرات المصرية للمملكـة خلال عـام ٢٠١٤ لتصـل الى ١٠ ٪ [١٢] . وتماشياً مع ما تم ذكره ، فقد زار الرئيس الانتقالي عدلي منصور دولة الامارات العربية المتحدة في شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣ ، فكان هناك دعم امارتي لمصر ، ومن الأساس كان هنـاك ترحيـب أمارتـي بالنظـام الجديد ، فقـد جـاء موقـف الامـارات العربيـة المتحدة فـي احتجاجـات ٣٠ حزيـران / يونيو ٢٠١٣ المصريـة وعمليـة التغيير التـي حصلت ، لا

يختلف عن اي حال عن موقف السعودية ، وقد كانت الامارات العربية المتحدة في مقدمة الدول التـي أعترفت بالنظام الحكـم المصري الجديد بعـد احتجاجات ٣٠حزيران / يونيو ٢٠١٣ مع تقديم الدعم السياسـي والاقتصـادي [٢٢] . ومن بعدها فقد زار وفد اماراتي القاهرة ضم كل من الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والشـيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الامن الوطنـي فـي ٨ تمـوز / يوليـو ٢٠١٣ ، لدعم والمسـاندة التـي لم تنقطع فـي أي وقت ، وفي ٩ أيلـول / سـبتمبر ٢٠١٣ ، زار اربـع وفود إماراتيـة القاهرة عالية المسـتوى لتقديم الدعم للنظـام الجديـد [٣٢] . حيث وصلـت الامارات الـى قناعـة ان الوضع المصـري متدهور جداً لايمكن علاجه الا عن طريق المسـاعدات فقط ومنـح القروض التي سـرعان ما تـم انفاقها ، ولم تقم الحكومـة بإصلاحات اقتصادية تضمن بهـا تعافـي الاقتصاد المتدهور ، بـل كل ما تم منحه لمصـر من الامـارات العربيـة المتحدة والخليـج العربـي والتحـول من الممـول الى الشـريك فـي الاقتصـاد ، كذلك أكـد مراقبون للشـأن المصري ان منذ تحول السياسي لمصر بعـد ٣٠ حزيران / يونيـو ٢٠١٣ حيث قدمت الامارات مسـاعدات مالية بقيمـة مليار دولار ، وارسال أسـطول محمل بالمنتجات البترولية بجميع أنواعها ( البنزين والبوتاجز والسولار ) للأسهام في حل أزمة مصر التي تفاقمت خلال الشـهور ، هذا وقد شهدت العلاقات الاقتصادية المصريـة الإماراتية أعلى مسـتوياتها ، حيث أرتفعـت الأسـتثمارات الإماراتيـة فـي مصر بشـكل واضح ، وكان لهـا النصيب الأكبر من المكاسـب الاقتصادية ، فقد بلغ عدد الشـركات الإماراتيـة التـي تعمل في مصـر ٦٣٨ تقريباً كحجـم اسـتثمارات وصـل نحـو ١٨,٤مليار درهم في مختلف المجالات ومنها الأستكشافات البترولية والسـياحة والعقـارات والصناعات الكيمياويـة والغذائية والزراعية ، اما في مجال الملاحة إعلنت الشـركة القابضة للنقل البريء والبحـري المصريـة ، انهـا قد وقعـت مذكر الاتفاق مـع ملاحة العربية المتحـدة الإماراتية واسـتثمرت ١٥٠ مليـون دولار في مشـروع محطة الحاويات من ميناء شـرق بور سـعيد ، الذي قالوا عنه بانه باكورة مشـاريع محور قناة السـويس ، وغير من المشروعات الأخرى في مختلف المجالات وفي أغلب مناطق جمهورية المصرية . وقد أكد الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتوم رئيس الوزراء الاماراتي وحاكم دبي في المؤتمـر الاقتصادي المصـري [٤٢*] الذي عقد في شـرم الشـيخ في اذار / مـارس ٢٠١٥ " ، ان الامارات العربية المتحدة قد تبرعت لمصر مبلـغ قدره ٩,١٣ مليـار دولار ، وان الحكومة الإماراتية ضخت مبلغ مقداره ٩,٣ مليار دولار " فقـد وصلـت المبالغ الإماراتيـة التي ضخت منذ التحول السياسـي ولحد عام ٢٠١٥ الى ما يقارب ٢٥ مليار دولار ، وهو ما يعادل نصف الدعـم الخليجي كان لمصر منـذ هذه الفترة[٥٢] . وتماشـياً مـع ما تم ذكـره ، حيث تبنت بعض الدول الخليجية الأخرى مواقف مشابه بمواقف السـعودية والامارات في دعمـه للاحتجاجات وعملية التحول السياسي ، حيث دعمت الكويت إرادة المحتجين المصريون من احتجاجات ٣٠ حزيـران / يونيو ٢٠١٣ ، [٦٢] . وقد تبنت دولة الكويت بحزمة مسـاعدات الى مصر حتى يوم ١١ تموز / يوليو ٢٠١٣ مثل قرينتها السعودية والامـارات ، فقد قدمـت الكويـت ٤ مليارات دولار ، امـا مملكـة البحرين فقد جـاء موقفها

مؤيد للتحول السياسي وذلك من خلال زيارة نائب رئيس ووزرائها الشيخ خالد بن عبد الله ال خليفة الى مصـر في ١١ تموز / يوليـو ٢٠١٣ ، وقد اكد دعمه للحكومة الجديدة المصرية ، مع توطيد العلاقات في المحافظة على الاسـتثمارات البحرينية في مصر وتشـجيع الاستثمارات البحرينية في مصر ، كما امتنعت سلطنة عمان عن تقديم أي مساعدات الى الحكومة الجديدة ، لكن في مؤتمر « تنمية الاقتصادي المصري « الذي عقد في شرم الشيخ في اذار / مارس ٢٠١٥ ، جاء الدعم الاقتصادي من سلطنة عمان حيث قدمت نحو ٥٠٠ مليون دولار فقط ، وكذلك الجانب الكويتي الذي قدم نحو ٣,٥ مليار دولار [٧٢].

**جدول رقم (٢) :**
**الهبأت المقدمة من الخليج الى مصر**

| الدولة | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | هبه نقدية بقيمة مليار دولار ، ووديعة بقيمة ملياري في البنك المركزي المصري ، امدادات طاقة بقيمة ملياري دولار | تتعهد الدولة بإيداع مليار دولار في البنك المركزي المصري ، تتعهد الدولة بالاستثمار في مصر بقيمة 3 مليار دولار | |
| الامارات العربية المتحدة | مساعدات مباشرة بقيمة مليار دولار ، وديعة بقيمة ملياري دولار في البنك المركزي المصري ، تقديم مساعدات من النفط والغاز بقيمة 225 مليون دولار | الاستثمار بقيمة 321مليار دولار | تتعهد الدولة بإيداع ملياري دولار في البنك المركزي المصري ، تمويل مشاريع محددة بملياري دولار |
| الكويت | هبه نقدية بقيمة مليار دولار ، وديعة بقيمة ملياري دولار في البنك المركزي المصري | | تتعهد الدولة بالاستثمار في مصر ب 4 مليار دولار |

المصدر : عبد المنعم سـعيد علي وحسـين إبيش ، معهد دول الخليج العربية في واشـنطن لبناء جسور التفاهـم ، تقرير « الشـراكة بين مصر ومجلس التعاون الخليجي : أسـاس الامـن الإقليمي بالرغم من التصدعات ، تقق» ، ( واشنطن : ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ ) ، ص ٣ .

فضـلاً عـن ان معظم هذا الدعم الذي تلقته مصر كان ضرورياً لمسـاعدتها ، وكذلك في حصولها علـى قـرض بقيمـة ١٢ مليار دولار من الصنـدوق النقد الدولـي منذ ٢٠١٣ ، بسـبب تخوف أنهيار قيمـة الجنيه المصري على خلفية أنهيار الأحتياطات النقدية في البنك المركزي ، حيث أسـقطت منافذ الصرف المملكة العربية السـعودية العملة من خياراتها التجارية ، وقد أشـار الخبراء الاقتصاديون ان انهيار العملة قد ينتج عن سياسات حكومية متعمدة لتخفيض قيمة العملة ، والمرتبط بأنخفاض الأحتياط النقـدي ، والـذي قدر خلال الفتـرة ٢٠١٣ – ٢٠١٥ بحوالي ٢٣ مليـار دولار ، والذي لحق اضراراً جسـيمة بمجموعة من الاعمال التجارية المصرية ، على الرغم من الجهود التي بذلت للسـيطرة على أسـعار العملات في السـوق السـوداء ، وبالتالي ، وان عبرت الدول الخليجية بشكل ضمني او صريح عن خيبة أملها في الاداء الاقتصادي المصري ، والفشل الذي تشعر به إزاء بعض السياسات المصرية

، فمـا زالـت دول الخليـج العربي تعتبر على ما يبدو ان مصر اكبر من ان تفشـل وعلى قدر كبير من الأهمية بحيث لايمكن ان تتركها تنهار ، في حين ان دعم دول الخليج العربي ليس غير محدود او غير مشـروط ، يبدوا انها كانت عازمة بلا شـك على ان تقوم بكل ما هو ضروري لتسـهيل أعمال مصر وإبقائها دولة اقتصادية قوية ولو مسـتقرة نسـبية ، وتثمر هذه المسـاعدات بحوالي ٤ مليارات دولار سنوياً ، مما يعتبر مهماً وفاعلاً ، لكن دولة تجاوز عدد سكانها ٩٠ مليون نسمة يصعب اعتبارها حاسماً او جذرياً كما يعتقد البعض [٨٢] . هكذا يتبين لنا بشـكل عام ، عن المسـاهمات الخليجية من المساعدات التـي قدمـت لمصر بعد التحولات السياسـية ، التي لهـا اثر اقتصادي كبير في تحقيـق طفرة او تغيير ملموس في أداء الاقتصاد المصري ، اما بالنسبة الى الاستثمارات الخليجية داخل مصر ، حيث ان ٥٥ ٪ من الاسـتثمارات الخليجية تأتي في الصناعات الاسـتخراجية الغاز والنفط ، وتوجه نسب تصل الى ٣٥ ٪ لقطاعات خدمية مثل الأنشـاء والمشـروعات السياحية ، واصبح نصيب قطاع الصناعة بحدود ٥ ٪ على الأقل ، كما ان الاسـتثمارات الخليجية المباشـرة لم تكن في حالة زيادة الصادرات او القضاء على البطالة او جلب التكنولوجيا ، وانما السـمة الغالبة للاسـتثمار هي تلك التي أتت خارج الصناعات الاسـتخراجية التي كانت تزاحم الصناعات المحلية ، بل سـعى الاغلب منها لتأسيس وضع احتكاري ، كانت الدلالات واضحة عقب التغيير الذي حصل بعد الإطاحة بالرئيس مرسي في مصر ، فيما يخص بتوجه دول الخليج العربي للاسـتثمار المباشـر في مصر ، وقد كانت السـعودية والامارات والكويت وسـلطنة عمان والبحرين ، اول من دعموا مؤتمر مصر عقب الانتخابات بعد ٢٠١٣ ، وانحسـر أداء دول الخليج العربي بمؤتمر شرم الشيخ في اذار / مارس ٢٠١٥ ، ليس فقط تقديم مساعدات وانما كان ايضاً عن طريق الاستثمارات وبرنامج الودائع الخليجية من اجل دعم احتياطي النقد الأجنبي بنحو ٦,٩ مليار دولار ، وكذلك من المنح البترولية والنقدية وغيرها [٩٢] .

**الجدول رقم (٣) :**
**تدفقات الاستثمارات الخليجية المباشرة لمصر خلال فترة ٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٤ / ٢٠١٥**
**(بالمليون دولار)**

| الدولة | ٢٠١٠ 2011 | ٢٠١١ 2012 | ٢٠١٢ 2013 | ٢٠١٣ 2014 | ٢٠١٤ 2015 | الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | 206 | 240 | 192 | 284 | 649 | 1571 |
| الامارات | 411 | 560 | 481 | 401 | 1383 | 3236 |
| الكويت | 59 | 64 | 46 | 130 | 237 | 536 |
| عمان | 12 | 13 | 11 | 13 | 12 | 31 |
| البحرين | 66 | 153 | 263 | 194 | 137 | 813 |
| الاجمالي | 754 | 1030 | 993 | 1022 | 2418 | 6217 |

المصدر : عبد الحافظ الصاوي ، المعهد المصري للدراسـات السياسـية والاستراتيجية ، تقرير « العسكر وتدمير الاقتصاد المصري بعد الانقلاب العسكري ، ( القاهرة :١٦ يناير ٢٠١٦) ، ص ٥٠ .

امـا العلاقـات المصريـة – القطرية التي كانت خلال فترة التحول السياسـي الذي حصل لمصـر بعـد ٣٠ حزيـران / يونيـو ٢٠١٣ ، شـهدت هناك توتر في العلاقات ، اصبح هناك تباين من الخليج نفسـه ، وبالتالي ، اصبح هناك تأثير في العلاقات المصرية – القطرية ، حيث تحول التبأين في السياسات الخليجية تجاه مصر بيـن المملكة العربيـة السـعودية والكويت من جهـة ، وبيـن قطر من جهة أخـرى ، أدت الى ازمـة داخلية داخل مجلس التعـاون الخليجي ، فلم تقبل قطر التأييد التحول السياسي في مصر ، فسـحبت كلاً مـن المملكة العربية السـعودية والامارات العربية المتحدة سـفراءها من قطر فـي بداية اذار / مـارس ٢٠١٤ ، بعد ضغطهم على تغيير السياسـة الخارجية القطرية [٠٣] . لا شـك في ان مـن يقارن بين المواقـف الخليجية من احتجاجات ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ، والمواقـف الخليجيـة من التدخل العسـكري ضـد مرسـي سـيجد ان الدول التـي عارضت الاحتجاجـات عارضـت التدخل العسـكري ، والـدول التي أيدت الاحتجاجـات أيدت التدخل العسـكري ، مـا يعنـي ان المسـالة لا تتعلـق بمعارضـة الأيديولوجيـة لدى مصر فحسـب ، وانمـا معارضـة التغيير الديمقراطي بشـكل عام ، فقـد قدمت اغلـب دول الخليجية حزمت مسـاعدات بعـد الإطاحة بالرئيس مرسـي الى قطر وسـلطنة عمان ، فلم يقدموا أي مساعدات او أموال الى الحكومة الجديدة ، لكن اسـتمرت قطر فـي تنفيذ الاتفاقيـات الموقعة مع مصر ، التـي وقعت في فترة حكم مرسـي فتلقت مصر في ٢ اب / أغسـطس ٢٠١٣ بأول شـحنة من الغـاز الطبيعـي بعد عـزل الرئيس مرسـي ، وحتى شـهر أيلول / سـبتمبر ٢٠١٣، أرسلت قطر ٥ شحنات من الغاز الى مصر كمساعدات لتخفيف أزمة الوقـود في مصر ، بغض النظر عن مواقفها من الاحتجاجات ضد مرسي ، لكن بقـت الخلافات عالقـة بين مصـر وقطر على خلفيات عدة أهمها تغطيـة قناة الجزيرة اعمال العنـف ضـد المحتجيـن ، فإعـادت الحكومـة المصرية الودائـع القطرية الى البنك المركزي القطري ، حين إعادت مصر ٦ مليارات دولار حتى تشـرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ من اصل ٧ مليارات دولار [١٣].

وانطلاقـاً مما سـلف ، ان التحـول الجديد فـي علاقة مصر مـع دول الخليـج العربي في أطـار العلاقـات التجارية ، وبخاصـة التحول الفائض فـي الميزان التجاري بيـن الطرفين ، وبحسب بيانات نقطة التجارة الدولية لوزارات التجـارة والصناعـة المصرية ، بـان الفائض التجـاري للـدول الخليجية خـلال فترة ٢٠١٣ بلغ نحـو ٩٨٩ مليـون دولار ، بحيث كان في نفـس الفترة من عام ٢٠١٤ تقريباً بحدود ٢٦٦ مليـون دولار ، ولعـل هذه النتيجـة طبيعية في ضوء تراجع الصادرات المصرية بشـكل عام ، حيـث تزايد العجز في الميـزان التجاري بعد تحـول ٢٠١٣ ، كذلك أشـارت البيانـات بيان جهـاز المركزي للتعبئة والاحصـاء الى زيادة العجـز الميـزان التجـاري مـن ٣٨,١ مليـار دولار في عـام ٢٠١٣ الى ٤٥,٣ مليار دولار فـي عام ٢٠١٤ ، لقد كانت الاسـواق الخليجية دائماً تصنف على انها من الأسـواق التي يجب ان تغمرهـا الصـادرات المصريـة لاعتبارات عديـدة ، حتـى ان اتفاقيـة التجـارة بين مصر والخليـج التي تتيح للصـادرات المصرية ميزة نسـبية في الدخول للأسـواق الخليجيـة مقارنة بغيرهـا مـن صادرات الـدول الأخـرى ، هذا

وبحسب بيانات نقطة التجارة الدولية ، حيث بلغت التجارة الخارجية لمصر مع دول الخليج العربي ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ ، وبالتالي ، فان الميزان التجاري لم يكن مستقر عن اداءه للعلاقة بين مصر التجارية والخليج العربي ، اذ كانت الأسواق الخليجية ، فيما قبل مستهدفاً للمنتجات المصرية الزراعية والصناعية ، كما بينت الأرقام الخاصة في عام ٢٠١٥ ، بحيث ان العجز بالميزان التجاري لمصر تزايد عما كان عليه من الأعوام ، ٢٠١٣ – ٢٠١٤ ، حين وصل العجز في نهاية عام ٢٠١٥ الى ٩٩٠ مليون دولار ، بينما كان في عام ٢٠١٤ بالكامل ٤٤٥ مليون دولار [٢٣] . وفي نفس الصدد ، هناك علاقات مهمة إضافية غير أستراتيجية بين مصر والخليج العربي التي من شأنها عززت الشراكة الاقتصادية ، والجدير بالذكر ، ان هذه الدول تشهد بشكل ملحوظ تبادلاً بين العمال المغتربون والعمال المقيمون وغيرهم من المقيمون ، حيث قدرت أحصاءات صادرة عن اتحاد المصريون في الخارج ، ان اعداد المصريون الذين يعيشون في دول الخليج العربي بلغ الى ٥ مليون شخص اعتباراً من ٢٠١٥ ، بحيث شكلت الحوالات المالية التي يبعثها العمال المصريون الذين يعيشون في الخليج العربي مصدراً مهماً للعملات الاجنبية في مصر ، ففي العام ٢٠١٦ ، ارسل العمال المصريون في الامارات العربية المتحدة نحو ١,٨٢ مليار دولار الى مصر ، كما كانت مصر ايضاً اكثر الدول تلقياً للحوالات المالية من قطر لعام ٢٠١٥ التي بلغت نحو ١,٠٥ مليار دولار ، اما حجم التجارة حيث بلغت عام ٢٠١٥ بين مصر والمملكة العربية السعودية ٦,٣٥ مليار دولار مليار دولار أي أرتفعت بمعدل ٢٥٠ مليون دولار مقارنتاً بالاعوام السابقة ، ووفقاً لوزير التجارة المصري طارق قابيل ، أرتفعت الصادرات المصرية الى الامارات العربية المتحدة ، في بداية عام ٢٠١٦ من ٥٣٠ مليون دولار الى ١,١٢٥ مليار دولار ، الا ان أشار الى ان الواردات المصرية من الامارات قد أنخفض من ٦٢٩ مليون دولار من العام ٢٠١٥ الى ٣٦١ مليون دولار من العام ٢٠١٦ ، وتكون بذلك قد انخفضت نسبة ٤٤ ٪ ، وفي سابقة من نوعها ، رجحت كفة مصر في الميزان التجاري الثنائي فقد سجلت فائضاً بقيمة ٧٤٥ مليون دولار ، بالمقارنة مع العجز التجاري المصري الذي بلغ نحو ٩٩ مليون دولار من العام ٢٠١٥ ، وعلاوة على ذلك ووفقاً لوزير الاقتصاد الاماراتي سعيد المنصوري ، حيث بلغ حجم التجارة بين مصر والامارات في عام ٢٠١٦ الى ٢,٢ مليار دولار ، كذلك ارتفعت التجارة بين مصر والبحرين من عام ٢٠١٤ ، حيث بلغ ٣٢٠ مليون دولار بعدما كان ١٨١ مليون دولار في عام ٢٠١٣ [٣٣] .

وفي نفس الصدد ، وقعت الحكومة المصرية مع بعض الدول الخليج العربي اتفاقيات استثمارية ، ساهمت في تعزيز وتطوير التنمية الاقتصادية داخل مصر ، حيث وقعت مصر والمملكة العربية السعودية اتفاقية استثمارية بقيمة ١٦ مليار دولار خلال شهر

نيســان / ابريــل ٢٠١٦ خلال زيارة الملك سـلمان بن عبد العزيز الى القاهـرة ، اما الامارات العربية المتحدة فقد بلغ حجم استثماراتها داخل مصر ٤,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ ، حيث ان ٥٢٠ شركة إماراتية تعمل في المشاريع التجارية والعقارات وغيرها من القطاعات المصرية ، وبلغ كذلك مجموع الاسـتثمارات الكويتية في مصر ١,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ ، وقد ركزت هذه الاسـتثمارات بشـكل خاص على القطاعات الصناعية والعقارية والسـياحية والمصرفية ، اما البحرين فقد استثمرت في مصر ١,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦ ، كذلك قطر اسـتثمرت داخل مصر بقيمة ٢,١٦ مليار دولار عام ٢٠١٦ لشركة الديار القطرية في بناء فنادق وأسواق تجارية وشقق سكنية في مصر [٤٣].

كذلك ما شهدته مصر خلال ٢٠١٦ توقيع اهم وأبرز الاتفاقيات التي وقعتها مصر ، على مزيد من القروض الخارجية ، اسـهم في تمويل عدد من المشروعات التنموية ، لذلك يمكننا عرض لاهم وابرز الاتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية الخليجية وغير الخليجية كما مبين في جدول رقم (٤) .

**جدول رقم (٤) :**
**أهم القروض الخارجية التي حصلت عليها مصر خلال عام ٢٠١٦ .**

| الجهة المقرضة | قيمة القرض | الجهة المستفيدة | الفترة |
|---|---|---|---|
| الصندوق السعودية للتنمية | 1,9 مليار دولار<br>23 مليون دولار<br>119 مليون دولار | مشروعات تنموية في مصر .<br>الهيئة العامة للبترول لتزويد مصر بأحتياجات البترولية لمدة خمس سنوات .<br>تمويل القصر العيني لأنشاء 6 مستشفيات . | أيار / مايو 2016<br>نيسان / ابريل 2016<br>نيسان / ابريل 2016 |
| الصندوق الكويتي للتنمية | 100 مليون دولار | تمويل أنشاء محطات تحلية مياه في شبه جزيرة سيناء . | أيار / مايو 2016 |
| الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي | 216 مليون دولار | تمويل محطة كهرباء غرب القاهرة | نيسان / ابريل 2016 |
| بنوك ( XDΠ الإيطالي وكريدي اجريكول وبي ان بي باريبيا الفرنسيين ) | 1,2 مليار دولار | تمويل شركة ميدور لسد احتياجات السوق من الغاز الطبيعي . | شباط / فبراير 2016 |
| بنوك ( التعمير الألماني ودويتشه بنك و HΣBX ) | 4,1 مليار يورو | لتمويل المكون الأجنبي ضمن صفة شركة سيمنس لانشاء محطات كهرباء . | آذار / مارس 2016 |
| صندوق النقد الدولي | 2,5 مليار دولار | لتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي طرحه صندوق النقد الدولي والتزمت الحكومة بتطبيقه على مدار ثلاث سنوات مقبلة بواقع 2,5 مليار دولار دفعة أولى من القرض. | تموز / يوليو 2016<br>إجمالي القروض 12 مليار دولار يتم الحصول عليه على دفعات |

المصدر : عبد الغفار فاروق عبد الغفار ، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية

: دراسة الحالة المصرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، العدد ١٧ ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ٤٩ .

يمكن القول ، ما دام صانع القرار المصري في استقرار ، فأنها لاشك في ان تعمق شراكاتها ومصالحها الاستراتيجية نحو الخليج العربي ، فهذا ما اكدته مصر من خلال الاعتماد المتبادل بشكل كبير في تطور العلاقة مع الخليج والتقليص اعتمادها على غيرها من الدول او المؤسسات الأخرى ، في ظل روح التعاون والاستقرار الاقليمي ، والتي دفعت بالدول الخليج العربي كالمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت الى دعم الاقتصاد المصري بقوة وتعزيز الحكومة الجديدة التي أتت بعد التحولات السياسية في مصر .

## الخاتمة :

ان ما مرت به مصر من تحديات وظروف صعبة التي واجهتها مطلع عام ٢٠١١ ، قد وضعت صانع القرار امام تحدي جوهري في تعزيز امن مصر وتطوير تنميتها ، بسبب ما واجهته من أزمات وضربات اقتصادية موجعة كانت ان تحل بمصر كارثة تتسبب بفوضى وعدم الاستقرار ، وفي الواقع إستفادت مصر في سياستها الخارجية تجاه محيطي الاقليمي ولا سيما دول الخليج العربي في تقليل الضرر لها ، وتوسيع نمط العلاقات الاقتصادية ، والتي أثرت بشكل إيجابي على المتغير الاقتصادي ، والاسهام في المجالات التنمية الاقتصادية داخل مصر ، وقد دعمت الخليج الحكومة المصرية بمجيء السيسي للسلطة في حزيران / يونيو ٢٠١٤ ، وكانت هناك رؤى وخطط متناسقة بينهما ، مما ساعد الكثير من الشراكة الاستراتيجية بين مصر ودول الخليج ، ما دامت الحكومة المصرية مستقرة وملتزمة مع دول الخليج العربي بمناهضة المحاور الاقليمية في الشرق الاوسط ، فمن المؤكد ان تظل دول الخليج العربي ان تعتبر مصر اكبر من تفشل ، لذلك شهد هناك دعم خليجي واضح لمصر خلال هذه السنوات المهمة ، من خلال الحوالات المالية من خزينة الى اخرى ، وشهد هناك انخفاضاً واضحاً لحالة التدهور الاقتصادي ، حيث باتت دول الخليج العربي تصب دعمها على المشاريع ذات الاهداف الواضحة ، والاستثمارات التي قامت عليها الخليج داخل مصر ، في حين كان يصعب على مصر ان تضمن على دعم آخر في حصولها على قروض ميسرة ، وتعاونات اقتصادية اخرى لولا الدعم الخليجي .

## المصادر

### الكتب العربية :


جاسم يونس الحريري ، قراءة في مثلث النفوذ الاماراتي ، ( القوة الناعمة ، المال السياسي ، القوة العسكرية ) في الشرق الأوسط وافريقيا والعالم ، ط ١ ، دار الجنان ، عمان ، ٢٠١٩ .

فيصل محمد عبد الغفار ، الربيع العربي ، ط ١ ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٦ ، ص ١٢٢ – ١٢٣ .

عبد الله فيصل علام ، العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو / تموز ١٩٥٢ – يوليو / تموز ٢٠١٣ ، ط ١ ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٨ .

عرفات علي جرغون ، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء ، ط ١ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

المجلات الدورية :

احمد دياب ، العلاقات المصرية الخليجية ما بعد الاخوان ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، العدد ١٥٥ ، القاهرة : ٢٠١٣ .

سعد بن سعيد أبو راس الغامدي ، العلاقات السعودية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان – كلية التجارة وإدارة الاعمال ، العدد ٤ ، حلوان ، ٢٠١٤ .

عبد الغفار فاروق عبد الغفار ، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية : دراسة الحالة المصرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد ١٧ ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

محمد عبد الشفيع عيسى ، السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة : نظرة تحليلية موجزة ، مجلة بحوث اقتصادية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد ٤٠ ، الجزائرة ، ٢٠١٧ .

الرسائل الماجستير :

إسماعيل محمد مصطفى دلول ن العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ( ٢٠١١ – ٢٠١٦ ) ، رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً ، جامعة الأقصى اكاديمية الإدارة السياسية للدراسات العليا ، ٢٠١٦ ، ، على الرابط : https://mobt٣ath.com/pdf.tit&١٣٥٨١=php?ext=pdf&id

نور سبع خميس ، العلاقات المصرية السعودية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير فير منشورة ، الجامعة المستنصرية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ .

التقارير :

خالد فؤاد ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تقرير « مصر والسعودية ترسيم الحدود وحدود العلاقة « ، ( القاهرة : ١٥ نيسان / ابريل ٢٠١٦ ) .

عبد الحافظ الصاوي ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تقرير « العسكر وتدمير الاقتصاد المصري بعد الانقلاب العسكري ، ( القاهرة :١٦ يناير ٢٠١٦ ) .

عبد المنعم سعيد علي وحسين إبيش ، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم ، تقرير " الشراكة بين مصر ومجلس التعاون الخليجي : أساس الامن الإقليمي بالرغم من التصدعات ، تقق" ، ( واشنطن : ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٦ ) .

غاندي عنتر ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير « مستقبل السياسة الإماراتية تجاه مصر ، (القاهرة : ٢٤ اب / أغسطس ٢٠١٦ ) .

الانترنت :

اكرم القصاص ، وفد اقتصادي كويتي يزور القاهرة بعد ثورة ٢٥ يناير ، تاريخ زيارة الموقع ٩ – ٦ – ٢٠٢٢ ، على الرابط : com/story.https://www.youm٧

تحقيقات وكتابات ، ايدت ثورة ٣٠ يونيو ... تاريخ العلاقات السياسية المصرية والكويتية ، تاريخ زيارة الموقع ١٩ – ٥ – ٢٠٢٢ ، على الرابط : https://www.dostor. ٣٧٢٠٥٧٧/org

محمد الحاجي ، قطر تأسف لقرار السعودية والامارات والبحرين سحب سفراءها من الدوحة ، زيارة الموقع ١٩ – ٧ ٢٠٢٢ ، على الرابط : ٢٠١٤٠٣٠٥/com/ar.france٢٤

مصطفى عبد السلام ، المساعدات الخليجية لمصر : التقديرات وسيناريوهات المستقبل ، زيارة الموقع ١٩ – ٧ – ٢٠٢٢ ، على الرابط : https://studies.aljazeera.net/en/ ٣٨٥٧/node

موقع البنك الدولي ، على الانترنت من خلال الرابط : https://data.albankaldawli. org

## الهوامش

١-عبد الغفار فاروق عبد الغفار ، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات اجنبية : دراسة الحالة المصرية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد ١٧ ، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ٤٨ .

٢- محمد حسين طنطاوي : وهو القائد العام السابق للقوات المسلحة المصرية ، ولد عام ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٣٥ ، كان وزيراً للدفاع والإنتاج الحربي ، حيث تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٥٦ ثم كلية القادة والاركان ، شارك في حرب انتكاسة ١٩٦٧ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث كان قائد وحدة مقاتلة في سلاح المشاة ، وبعد الحرب حصل على نوط الشجاعة ثم عمل عام ١٩٧٥ ملحقاً عسكرياً في باكستان لمصر ثم في أفغانستان ، حيث تدرج في المناصب حتى اصبح وزيراً للدفاع والقائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٩١ وحصل على رتبة المشير عام ١٩٩٣، تولى رئاسة مصر بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في ١١ شباط / فبراير ٢٠١١ وبقي حتى قيام الرئيس المنتخب بأداء اليمين الدستوري وتسلم منصبه في ١ تموز / يوليو ٢٠١٢، حيث احيل الى التقاعد بقرار رئاسي في ١٢ اب / أغسطس ٢٠١٢، حيث منح قلادة النيل ثم عين مستشار للرئيس الجمهورية ، وافاه الاجل في ١٢ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٢١ .

٣- سعد بن سعيد أبو راس الغامدي ، العلاقات السعودية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، جامعة حلوان – كلية التجارة وإدارة الاعمال ، العدد ٤ ، حلوان ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٠ .

٤- عزمي بشارة ، ثورة مصر الجزء الثاني من الثورة إلى الانقلاب ، ط ١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٤٩٨ .

٥- سعد بن سعيد أبو راس الغامدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١ .

٦- غاندي عنتر ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، التقرير " مستقبل السياسة الإماراتية تجاه مصر ، (القاهرة : ٢٤ اب / أغسطس ٢٠١٦ ) ، ص ٧ – ٨ .

٧- عرفات على جرغون ، قطر وتغير السياسة الخارجية حلفاء .. أعداء ، ط ١ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٢١٣ – ٢١٤.

٨- اكرم القصاص ، وفد اقتصادي كويتي يزور القاهرة بعد ثورة ٢٥ يناير ، تاريخ زيارة الموقع ٩ – ٦ – ٢٠٢٢ ، على الرابط : com/story.https://www.youm٧

٩- عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٤ – ٥١٥ .

١٠- محمد مرسي : واسمه الكامل محمد محمد مرسي عيسى العياط ، من مواليد عام ٨ اب / أغسطس ١٩٥١ في قرية العدوة ، مركز ههيا بمحافظة الشرقية ، نشأ في قريته لاب فلاح وأم ربة منزل ، سياسي من اخوان المسلمين ، تولى

رئاسة حزب الحرية والعدالة بعد تأسيسه بعد ان كان عضواً في مكتب ارشاد جماعة الاخوان المسلمين ، وكان نائباً سابق في مجلس الشعب المصري دورة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ، تحصيله الدراسي مهندس ميكانيكي واستاذ جامعي ويحمل شهادة الدكتوراه في هندسة المواد ، يعد الرئيس الخامس لجمهورية مصر العربية ، والأول بعد احتجاجات ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ وهو اول رئيس مدني منتخب للبلاد ، اعلن عن فوزه في ٢٤ حزيران / يونيو ٢٠١٢ بنسبه ٥١٪ من أصوات الناخبين المشاركين ، بدأت فترة حكمه في الرئاسة مع الإعلان عن فوزه وتولى مهامه يوم ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٢ بعد أدائه اليمين الدستوري ، حيث عزل عن السلطة بعد تدخل الجيش ٢٠١٣ والتي جاءت باحتجاجات ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ وبقي مسجوناً منذ تاريخ عزله حتى وفاه الاجل في ١٧ حزيران / يونيو ٢٠١٩ ، بعد توجيه له عدة تهم من ضمنها التخابر مع قطر وحركة حماس ، وافشاء اسرار الامن القومي في فترة رئاسته .

١١- نور سبع خميس ، العلاقات المصرية السعودية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير فير منشورة ، الجامعة المستنصرية العلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص ٥٠٧ .

١٢- سعد بن سعيد أبو راس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

١٣- غاندي عنتر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩

١٤-عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠٢ – ٥٠٥ .

١٥- إسماعيل محمد مصطفى دلول ن العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ( ٢٠١١ – ٢٠١٦ ) ، رسالة ماجستير منشورة إلكترونياً ، جامعة الأقصى اكاديمية الإدارة السياسية للدراسات العليا ، ٢٠١٦ ، ص ١٠٧ – ١٠٨ ، على الرابط : https://mobt٣ath.com/pdf. tit&١٣٥٨١=php?ext=pdf&id

١٦- عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٠ – ٥١١ .

١٧- عبد الله فيصل علام ، العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو / تموز ١٩٥٢ – يوليو / تموز ٢٠١٣ ، ط ١ ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٨ ، ص ١٨٩ – ١٩٠ .

١٨- عبد الغفار فاروق عبد الغفار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

١٩- احمد دياب ، العلاقات المصرية الخليجية ما بعد الاخوان ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة ، العدد ١٥٥ ،

القاهرة : ٢٠١٣ ، ص ١٧٠ .

٢٠- عدلي منصور : وهو عدلي محمود منصور ولد في عام ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٥ ، رئيس المحكمة الاتحادية العليا سابقاً ن كان رئيساً موقتاً لمصر في الفترة الانتقالية نتيجة الاحتجاجات الكبرى التي حصلت في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي ن حيث كانت بدايته المهنية عضواً بالحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٩٢ في عهد الرئيس مبارك ، ثم تولى رئاسة المحكمة الدستورية العليا في ٣٠حزيران / يونيو خلفا للمستشار ماهر البحيري ، وقد أدى اليمين كرئيس للمحكمة في ٤ تموز / يوليو ٢٠١٣ قبل ان يؤدي اليمن كرئيس لجمهورية مصر بدقائق معدودة .

٢١- سعد بن سعيد أبو راس الغامدي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٢ – ١٨٥ .

٢٢- محمد عبد الشفيع عيسى ، السياسة الاقتصادية المصرية الراهنة : نظرة تحليلية موجزة ، مجلة بحوث اقتصادية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد ٤٠ ، الجزائرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٢٤ .

٢٣- احمد دياب ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ .

٢٤- المؤتمر الاقتصادي المصري : وهو دعم وتنمية اقتصاد مصر ، هو حدث عالمي أقيم تحت شعار " مصر المستقبل " ، الذي دعا اليه ملك المملكة العربية السعودية الراحل عبد الله بن عبد العزيز لمساعدة مصر في حل ازمتها الاقتصادية التي جرت بعد التحولات السياسية التي جرت عليها ، جرى على مدى ثلاث أيام متواصلة الذي جرى في مدينة شرم الشيخ ، من ١٣ الى ١٥ مارس ٢٠١٥ ، حيث شارك فيه اكثر من ٢٠٠٠ مندوب من اكثر ١١٢ دولة ، اعلن المؤتمر عن مساهمة مشروعات ضخمة مستقبلية ، منها من دخل حيز تنفيذها ، ومنها من جرى الاتفاق على تخطيطها ، كما وقد وقعت الحكومة المصرية مذكرات التفاهم مع مستثمرين وشركات بمشروعات تم الاتفاق عليها ، ذلك من اجل تحقيق هدف دعم الاقتصاد المصري ، من خلال طرح فرص استثمارية متنوعة في مختلف المجالات ، الطاقة والنقل والشحن والعقار والنفط ، فكانت الدول الخليج اكثر دعماً لتلك المشروعات ، حيث قدمت كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت لكل منهم ٤ مليارات مساعدات مالية مباشرة لمصر ، وفيما وعدت سلطنة عمان بتقديم ٥٠٠ مليون دولار .

٢٥- جاسم يونس الحريري ، قراءة في مثلث النفوذ الاماراتي ، ( القوة الناعمة ، المال السياسي ، القوة العسكرية ) في الشرق الأوسط وافريقيا والعالم ، ط ١ ، دار الجنان ، عمان ،

٢٠١٩ ، ص ١٠٩ .

٢٦- تحقيات وكتابات ، ايدت ثورة ٣٠ يونيو ... تاريخ العلاقات السياسية المصرية والكويتية ، تاريخ زيارة الموقع ١٩ – ٥ – ٢٠٢٢ ، على الرابط : : https://www.dostor. org/٣٧٢٠٥٧٧

٢٧- عزمي بشار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٤ .

٢٨- عبد المنعم سعيد علي ، وحسين إبيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

٢٩- خالد فؤاد ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تقرير " مصر والسعودية ترسيم الحدود وحدود العلاقة " ، ( القاهرة : ١٥ نيسان / ابريل ٢٠١٦ ) ، ص ٨ .

٣٠- محمد الحاجي ، قطر تأسف لقرار السعودية والامارات والبحرين سحب سفراءها من الدوحة ، زيارة الموقع ١٩ – ٧ ٢٠٢٢ ، على الرابط : ٢٤France/com/ar.٢٠١٤٠٣٠٥

٣١- مصطفى عبد السلام ، المساعدات الخليجية لمصر : التقديرات وسيناريوهات المستقبل ، زيارة الموقع ١٩ – ٧ – ٢٠٢٢ ، على الرابط : https://studies.aljazeera. net/en/node/٣٨٥٧

٣٢- عبد الحافظ الصاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

٣٣- عبد المنعم سعيد وحسين إبيش ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

٣٤

## الخلاصة

حيث يسلط هذا البحث الضوء على دور المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الخليج العربي من عام ٢٠١١ – ٢٠١٦ ، وكان الطابع التعاوني ولاسيما الجانب الاقتصادي الحاكم لطبيعة العلاقات المصرية - الخليجية ، على الرغم من وجود إبعاد صراعية في بعض الفترات ، الا ان هذه السنوات المهمة سوف نتناولها ، شهدت مصر علاقات اقتصادية جيدة ، ولان دول الخليج العربي في المقابل ، أرادت ان تحتوي الحكومات الجديدة التي اتت بعد ٢٠١١ منذ ان أطاحت الاحتجاجات المصرية بالرئيس السابق حسني مبارك ، والتي كانت من اسبابها ، تدهور الحالة الاقتصادية لمصر قبيل عام ٢٠١١ ، فمصر لها علاقات جيدة مع دول الخليج العربي ، كما لها باع طويل في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية بشتى انواعها ومستوياتها ، كل ذلك من اجل تقديم لمصر مساعدات اقتصادية تسهم في بناء الاقتصاد وعمل فرص تزيد من تنميتها داخلياً وخارجياً .

## الخلاصة

حيـث يسـلط هـذا البحـث الضوء علـى دور المتغيـر الاقتصـادي فـي السياسـة الخارجية المصريـة تجـاه دول الخليج العربـي من عام ٢٠١١ – ٢٠١٦ ، وكان الطابـع التعاونـي ولاسـيما الجانب الاقتصـادي الحاكـم لطبيعة العلاقـات المصريـة - الخليجيـة ، على الرغم مـن وجود إبعـاد صراعية في بعـض الفترات ، الا ان هذه السـنوات المهمة سـوف نتناولها ، شـهدت مصر علاقات اقتصاديـة جيدة ، ولان دول الخليـج العربـي في المقابـل ، أرادت ان تحتوي الحكومات الجديدة التي اتت بعد ٢٠١١ منذ ان أطاحت الاحتجاجات المصرية بالرئيس السابق حسني مبارك ، والتي كانت من اسبابها ، تدهـور الحالـة الاقتصادية لمصـر قبيل عام ٢٠١١ ، فمصـر لهـا علاقـات جيـدة مع دول الخليـج العربي ، كما لها بـاع طويل في جميع الجوانـب السياسـية والاقتصادية والعسـكرية بشـتى انواعها ومسـتوياتها ، كل ذلك من اجل تقديم لمصر مسـاعدات اقتصادية تسهم في بناء الاقتصاد وعمـل فرص تزيد من تنميتها داخلياً وخارجياً .



## Abstract

This research sheds light on the role of the economic variable in Egyptian foreign policy towards the Arab Gulf states from ٢٠١١-٢٠١٦. The task we will address, Egypt witnessed good economic relations, and because the Arab Gulf states, on the other hand, wanted to contain the new governments that came after ٢٠١١ since the overthrow of former President Hosni Mubarak by the Egyptian protests, which were among the causes, the deterioration of the economic situation of Egypt before ٢٠١١ Egypt has good relations with the Arab Gulf countries, as it has a long history in all political, economic and military aspects of all kinds and levels, all in order to provide Egypt with economic assistance that contributes to building the economy and creating opportunities that increase its development internally and externally.